(مواعيد انجليز)

مسعود الحمداني

■.. العرب أكثر شعوب الارض اقتناء للساعات وأقلهم التزاما بالوقت !! هكذا هو الحال ، فالعرب الذين كان يضرب بهم المثل في دقة الموعد، صار يضرب بهم اليوم المثل في خلفها، وانتقل هذا النموذج إلى الانجليز، فصار يقال : (مواعيد انجلتز)، فعرقوب لا يزال يعيش بيننا، نجده في الدوائر الرسمية، والخاصة، وعند الاصدقاء، وفي الشارع، وفي رحلات الطيران، وفي كل مكان، ينتقل ويمشي، ويأكل في الأسواق، ونتضايق منه وننتقده، ولكننا نقلده في أكثر الاحيان !!.

ولاننا لا نقدس المواعيد،ونعتبر الساعة مظهراً لا أكثر، ونتسابق في اقتناء الاغلى، الا اننا ننسى الغاية منها، وتعتبر الدقائق التي نتاخرها عن موعد هام ليس لها أهمية ، ولا تضير المسألة شيئاً، بل اننا نعرف تماماً أن الموعود الآخر سيتأخر حتما، وحين تدعى الى مناسبة معينة قد لا تعير الوقت المحدد اهتماما لانك تدرك انه لن يقام في موعده بالضبط، بل ان الكثير من الدعوات، ولانها تدرك الطبع العربي – تكتب مواعيد الحضور قبل نصف ساعة من الموعد الأصلي تجنبا لتأخر المدعوين، ومنعا للإحراج ، وعادة ما تسمع من اصحاب الدعوة عبارة : (لن يبدأ الحفل قبل الساعة الحادية والنصف مثلا ..)، رغم أن بطاقة الدعوة مكتوب عليها الحادية عشرة، ولكنه الالتزام غير الملزم لا للداعي ولا للمدعو..

حكى لي أحد الاصدقاء انه ذهب مرة إلى حفل كان من المفترض ان يبدأ الساعة التاسعة صباحاً ، ولان راعي المناسبة كان لديه مشاغله الأخرى، ولان المدعوين سيضطرون للانتظار، وصل الراعي الساعة الثانية عشرة، ودون أي كلمة اعتذار لا من الجهة المنظمة، ولا من راعي المناسبة بدأ الحفل !!

ومن مظاهر عدم الالتزام بالمواعيد، عدم سداد القروض في مواعيدها، فحين تقرض شخصاً ما مبلغا، يقسم لك باغلظ الايمان انه سيعيده في يوم معين، ولكن ذلك اليوم لا ياتي، بل انه قد يطول إلى سنوات، وكأنه يطبق المثل الانجليزي : (غداً لا ياتي)، ولا شك أن الآثار السلبية التي يعكسها عدم الالتزام بالمواعيد اجتماعياً، قد تؤدي إلى القطيعة بين الناس، وعدم الثقة فيما بينهم، وهناك الكثير من الشواهد على ذلك..

ورغم أن ديننا الحنيف على انجاز الوعد، وربط بين النفاق وبينه في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب، واذا وعد اخلف، واذا أؤتمن خان)، الا أن ذلك ليس مطبقاً لانه ليس سلوكا اعتاد عليه الناس منذ طفولتهم، ولم يغرسه الآباء في نفوس أبنائهم، ولم يعيروه اهتماما، وحين ذهب محمد عبده المفكر الاسلامي إلى أوروبا جاء بمقولة تلخص الهوة العميقة بين القول والتطبيق عند المسلمين وعكسه عند الغرب، قال محمد عبده : (وجدت مسلمين دون اسلام، بينما لدينا اسلام دون مسلمين..) ولا شك انه كان يقصد طرق التعامل بين الناس هناك، والتزامهم بمواعيدهم، وبين مجتمعاتنا الاسلامية.

إن الانتصارات التي حققتها الدول في الحروب الكبرى جاءت نتيجة دقة متناهية في تحديد الوقت، وموعد الضربة، واحترامهم للثانية وأهميتها لديهم، وهي ميزة تجمع القادة والجنود في منظومة واحدة، بينما قال أحد الساسة الاسرائيليين ذات مرة حين سألوه عن عدم اكتراثه بتفوق العرب في الحرب ضد اسرائيل قال : (سينتصر العرب عندما يحترمون مواعيدهم، وحين يقدرون أهمية الثواني وهذا أمر بعيد حتما).. !!

وحين سئل أحد قادتهم عن الوقت الذي سيبدأون فيه بأخذ تهديدات العرب على محمل الجد قال : (سيكون ذلك حين يعرف العرب كيف يركبون الحافلات)، نعم سننتظر في معركتنا مع التخلف والجهل حين نفهم معنى النظام وحين نلتزم بدقة المواعيد، وحين نعرف ان الساعة التي نزين بها معاصمنا لا أهمية لها دون تقديس ما صنعت لأجله : ضبط الوقت واحترامه.

ضرورة العدل

د.محمد أحمد النهاري

□ خلق الله الكون على ميزان العدل فكل شيء فيه قائم على العدل والقسط في السماوات والأرض ولأن الله خلق الناس مختلفي الأذواق والفهوم والأمزجة والارزاق والوجاهات، ولأن الانسان قد خلق بفطرة تميل الى الاستعلاء والمكابرة والاعتزاز بالقوة والميل في الغالب الى الطغيان (كلا ان الانسان ليطغى أن رآه استغنى) فإن الله أرسل اليه رسلا بكتب سماوية تحضه على اقامة العدل الذي غايته ان يقوم الناس جميعا لرب العالمين وأن يقفوا امامه سواسية لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى الذي هو من اعمال الباطن لتكون العلاقة مباشرة بين المرء وبين ربه تعالى.

القضاء هو المرجعية الوحيدة التي تنظم العلاقة بين الناس في ضوء المنهج السماوي الذي ارتضاه الله لعباده (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (إن الله يأمر بالعدل والاحسان) (وأقيموا الوزن بالقسط ولاتخسروا الميزان).

ولقد كانت شريعة الاسلام افضل الشرائع وآخرها جاءت على فترة من الرسل لإقامة العدل الحق والميزان القسط، فلا حق للمرء إلا ما اكتسبه لافضل له في ميدان العدل لحسبه أو نسبه أو جاهه أو قبيلته إلا بما كسبت يداه وفق حقوق واضحة مشروعة وفق شريعة كاملة جعلت أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام يسوي بينه وبين يهودي في موقف القضاء فلا فضل له في هذا الموقف كونه امير المؤمنين وصهر رسول الله عليه الصلاة والسلام . وختنه وابن عمه، ولكن لأنه مواطن في دولة اسلامية جاءت في الأساس لتحقيق العدالة والمساواة بين الناس.

لقد كثرت قصص العدالة في تاريخنا الاسلامي فنحن لسنا بصدد ذكرها ولسنا بصدد ذكر الآيات القرآنية الكريمة والاحاديث الشريفة فهي اكثر من ان تحصى ، ولكن للتذكير فقط بأن أي امة من الامم سادت وازدهرت حضارتها انما كان ذلك بسبب العدل وأن ضياع الامم وانهيار الامبراطوريات العظمى انما كان ذلك بسبب الطغيان الذي أسقطها واسقط زعماءها.. ويوم يغيب الحاكم عن اقامة العدالة فإنه يحكم على نفسه بالسقوط ويكتب آخر توقيع في صفحة هزائمه والتاريخ قريب.. وما أحوج القضاء في البلدان الاسلامية لفقه الشريعة أولا بالقراءة البصيرة والعميقة واستبطان الاحداث والمواقف وثانيا للايمان بأهمية الدور المنوط بهم.. ومن هنا تأتي توجيهات ولي الامر الذي نجله ونحترمه رئيس الجمهورية الذي يشغل موقع رئيس مجلس القضاء في بلادنا، والذي يؤكد في كل مرة على اهمية رسالة القضاء وهي رسالة مقدسة يصر احيانا بعض القضاة بما طبع الله على قلوبهم من ضيق أفق وعمى بصيرة على تجاهلها .. رئيس الجمهورية مشغول بقضية العدل ويطمع أن يستوعب الحكام قدسيته وأعلم أنه في آحايين كثيرة يهاتف المسؤولين في العدل عن قضايا وشكاوى حاره مفعمة بالظلم والقهر حتى ليشتط احيانا بالتعنيف والنصائح التي تتخذ طابع اللهجة الحادة.. ولا يستطيع وزير العدل مهما تكن عبقريته ونباهته ان يزيح هذا الركام الذي ورثناه من عقود طويلة ، لقد التحق بالعدل اناس لاصلة لهم فقها وعلما بالعدالة في كثير من الاحيان .. اعني ان العدل يحتاج ثلاثة امور الأول الفقه بالاضافة الى العلم فالعلم بدون نباهة وفقه للمتغيرات لايكفي الثاني الورع والتقوى بالقاضي الذي مد يده للرشوة رسول الشيطان وعدو لله ورسوله وخائن لأمانته وكنت أطمع ان يكون مراقبة القضاة وتطور اقتصادياتهم المثيرة من مهام التفتيش القضائي.. أما الأمر الثالث فهو الصرامة والجرأة والشجاعة فالقاضي (الفاتر) عبء على القضاء وعلى الدولة وعلى الشريعة وكنت ومازلت أطمع ان يحاسب فقط من بين الوزراء وزير العدل وأن يحاسب من بين موظفي الدولة القضاة فالعدل هو اساس الحكم وهو مدخل التنمية ومخرجها، وبدون اقامة العدل لن يستقيم لنا حال.

ان كثيرا من الخروج على الدولة وعلى القانون وعلى الشرعية يعود اساسا الى خلل في اداء القضاء وقد نعلم جميعا ان هناك مؤامرات كثيرة ذكرنا كثيرا انها تثير مسألة استحقاقات ما انجزه شعبنا بقيادة هذا الرجل الحكيم الذي لاينكر صنائعه البيض إلا جاحد ومن ضمن هذه المنجزات الوحدة اليمنية التي هي الهدف الاول والأخير لأي ثورة وطنية كريمة شريفة ومن هذا المنطلق فإن بعض اعداء اليمن ينفذون من خلال تثبيط حركة العدل في مؤسسات القضاء، لقد كانت رسالة الأخ رئيس الجمهورية واضحة وتعليماته عبر الهاتف الى بيوت القضاة ودواوين مؤسسات القضاء لاتهدأ ولاتمل تتفقد مايصل إلى علمه من مظالم والسؤال هل هناك استعداد لفهم رسالة الرئيس وتوجيهاته المتابعة وهل يستطيع بعض القضاة التخلي عن اهوائهم الدنيا وميولهم الحزبية لإقامة القسط بين الناس .. ولماذا يظل بعض الظالمين من القضاة دونما حساب؟

اننا أمة تحتاج ان نحقق تنمية مستدامة ومتطورة في بلادنا ولن يقوم ذلك إلا بالعدل ونطلب من اجهزة الرقابة والمحاسبة ومباحث الامن واجهزة السلطات جميعا مراقبة القضاة فلقد آن الأوان ان يشعروا بأن التسيب قد حان زواله ومن ذلك تطويل القاضي بغية الحصول على مكاسب رخيصة كما ان رئيس الدولة يعلم مالايستطيعون الانتباه اليه وهو انه سيكون هو العون الاول والاخير للمواطن الذي يشعر انه قد خاب ظنه بكثير من القضاة الذين يسيئون الى قلة نظيفة من القضاة تتسم بالنزاهة والخوف من الله، والصحافة في بلادنا وفي ضوء خطابات الاخ الرئيس سوف تعمل على أن تحمل الرسالة على وجه الجد فتفضح المتلاعبين وتكشف مواطن الخلل ولتساند الانقياء الأفاضل في المؤسسة العدلية المحترمة والتي ينبغي ان تظل محترمة ومقدسة.

وشكرا للاخ الرئيس الذي نطمع ان لايثقل كاهله بعض القضاة بالكثير من الهموم، ونحن مع تحقيق امنية الرئيس في أن يشعر القضاة بدورهم الخطير في هذه المرحلة التي نحتاج فيها جميعا للشعور بالمسؤولية استحقاقا لاحترام الوطن.

وجهة نظر

الاستثمار النفطي

(١ - ٢)

إبراهيم المعلمي

■ كنتُ قد كتبتُ في مجلة «التجارة»، التي تصدرها وزارة الصناعة والتجارة في عددها الرابع لشهر ابريل الماضي، عن استراتيجية البدائل النفطية، وأوردتُ بعض الأرقام التي تقول إن صادراتنا النفطية والاستخراجية تمثل نسبة (٩٢٪) مقابل (٨٪) فقط من الصادرات الزراعية والصناعية والسمكية التي تمثل نسبة (٣,١٪)، (٣,٣٪)، (١,٦٪) على التوالي، وهي أرقام مأخوذة من مصادر رسمية موثوق بها.

■ وأبديتُ خشيتي من أن يغوينا العائد النفطي المتواضع والاعتماد الكلي على ما تضخه المؤسسة النفطية من العملات الأجنبية على حساب الاهتمام بالصناعة والزراعة والثروات الطبيعية الأخرى بمعناها الإنتاجي الكبير وليس بمنتوجها الاستهلاكي الصغير.

■ استحضرتُ موضوع المقال المشار إليه وأنا أتأمل في السيول الجارفة التي اخترقت العاصمة صنعاء وشقت طريقها عبر السائلة القديمة ومضت في طريقها إلى حيث شاء لها الله تعالى أن تتشتت، ولا أدري إن كانت ستلتقي بأحد الحواجز أو السدود ليصدها أو تستقر فيه.

■ ووصلتُ إلى قناعة أكيدة بأن مستقبل هذا البلد وأمانه وأمنه الاقتصادي والغذائي يعتمد بدرجة رئيسية على خيراته الطبيعية غير النفطية .. فالله سبحانه وتعالى أنعم علينا بمناخات متعددة وتضاريس وطقوس ومواسم ممطرة غزيرة، وكلها عوامل أساسية وسهلة ومتوفرة لإنشاء مشاريع زراعية وبالتالي صناعية عملاقة.

■ صحيح أننا عاجزون عن تسويق منتجاتنا الزراعية، وخصوصاً منها الفواكه والخضروات بحجمها الإنتاجي الصغير والخاص، إلاَّ أن ذلك لا يعني تجاهل هذا الجانب وإهمال هذا القطاع الذي يعول عليه، ليس فقط في تغطية حاجة الاستهلاك المحلي، ولكن – أيضاً – في غزو الأسواق الخارجية ورفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة.

almalemi @ hotmail. com

المواصفات والمقاييس

مهندس/ سامي عبدالله الغابري

■ ينتشر عدد من المشاريع التجارية الخاصة في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية ونادرا جدا ما نجد أياً منها يلتزم بالشروط والمواصفات القياسية اللازم توافرها لنوعية النشاط الذي يمارسه فمثلا يتم انشاء قاعات للمناسبات وسط احياء سكنية أو شوارع رئيسية تتسبب بالازعاج لسكان الحي أو تعطيل حركة المرور دائما ناهيك عن انعدام تطبيق أدنى شروط السلام الداخلية للمبنى ومدارس وجامعات خاصة لايصح أبدا إقامتها في الأحياء السكنية في وحدات سكنية خاصة بدون توفر أقل الشروط الواجب توافرها في المؤسسة التعليمية والادهى من ذلك إقامة مستشفيات خاصة لاتزيد إلا من آلام المواطن ومعاناته إذ أنه لاوجود لأي مظهر من مظاهر الاحترام للمهنة والدور الانساني الواجب على هذه المؤسسة الخدمية أن تلتزم به والمشكلة الاكبر أن هذه المؤسسات التجارية الخاصة بجميع أهدافها لا تتصف في ادائها إلا بشيء واحد وهو ارتفاع الاسعار وكأنها مؤسسات للجباية فقط ولانجد مايفرق سعريا بينها وبين القلة القليلة جدا منهم ممن يتقي الله ويعمل على استيفاء الشروط الأساسية لضبط جودة المنتج أو الخدمة طوعا وبمبادرة ذاتية.

في إطار مايمكن وصفه بعشوائية التوزيع وهمجية العمل تتضاعف المشاريع الخاصة اسما لا عددا إذ أن الاسماء فقط هي التي تتوالى في التجارة ولكن العدد الفعلي للمشاريع الحية هو نفسه في تناقص مستمر بالرغم من تعاقب المستثمرين في نفس المجال ففي ظل غياب الدور الاستشاري والاشرافي والتفتيشي مما يجب ان تحدده الحكومة من مواصفات وشروط لانشاء ومزاولة مثل هذه المهن الحرة والمشاريع الخدمية والقيام بالاشراف والتفتيش على هذه المشاريع بصورة دائمة لمصلحة كل من المستثمر والمستهلك والتي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني عامة وإن بدا ذلك في غير مصلحة المستثمر للوهلة الاولى الذي غالبا مايتسم بقصر النظر والبحث عن ارباح فورية وسريعة وبأقل التكاليف حتى لو اضطر الى اسقاط جزء من المواصفات الاساسية ولأن دور الحكومة هو الدور الأهم والاساسي وهي صاحبة القدرة على تفعيل وتطوير اسلوب العمل ووضع الشروط والمواصفات لتلك الانشطة التجارية ينبغي تفعيل المؤسسات الحكومية وهي الموجودة أصلا وإعادة ترتيبها والاستفادة على الاقل من النفقات الشهرية والمبالغ السنوية المخصصة لها في إطار حماية المستهلك والمستثمر، والاقتصاد الوطني.

والله الموفق

العدوان على غزة

محمد الزبيدي

● الم اقل لكم ان قضية الشعب الفلسطيني هي القضية القديمة الحديثة وهي القضية المتجددة المآسي والقابعة في وجدان كل عربي غيور والتي تعمق الجراح في القلوب فتصل ببعضها الى الجلطات القلبية والدماغية في ضوء المشاهد التي تعكسها القنوات الفضائية فلا يرى المرأ سوى الخراب والدمار واشلاء الشهداء ودموع الثكالى والصمت الدولي وكأن العالم يتفرج على كرة قدم وليس على ضحية وجلاد ودماء واشلاء وهذه هي المشاهد اليومية التي لايميزها عن بعضها سوى فارق الاعداد ولقد بلغ عدد الشهداء خلال الايام القليلة الماضية رقما مهولا فضلا عن مئات الجرحى والمعتقلين ذلك لأن الهجمة الصهيونية الوحشية تؤكد ان الدولة العبرية لم تعد مبالية لا بالرأي العام الدولي ولا بالشرعية الدولية ولا بما يسجله التاريخ من جرائم، لابد وأن يدفع مرتكبوها ذات يوم ثمنها لأن العدالة السماوية لايمكن ان تغفل مثل هذه الجرائم دون قصاص او عقاب ولم نر احتلالا ابشع من الاحتلال الصهيوني في الاستهتار بكل المواثيق والقوانين والمعاهدات الدولية ولم نر احتلالا يستخدم كل الاسلحة ضد ابناء الشعب الذي يحتله والذي تحتم معاهدات جنيف حماية ارواح ابنائه ان اساليب الاحتلال الذي حدث ويحدث منذ احتل الصهاينة الشعب الفلسطيني قبيل النصف الاخير من القرن العشرين تتخلى حتى عن اخلاقيات الاحتلال الذي كان يتم قبل ذلك فقد كانت انواع الاحتلال كما يحكي التاريخ تحاول كسب ود الشعوب التي تقع تحت احتلالها ونفوذها اما اليوم فإن المحتل يحاول إبادة الشعب الذي يحتله واذا كان الاخ عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية قد ندد بالمجازر التي يشهدها قطاع غزة ومخيم جباليا وغيرها ودعا المجتمع الدولي ورباعية خارطة الطريق لإنقاذ الشعب الفلسطيني وحمايته من اعمال الابادة الجماعية فإن تصريحاته كانت تتسم بالخجل ولاندري ماذا يخجل في الموضوع او يخيف وبعد أن بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ الاربعاءالماضي وحتى اليوم ستين شهيدا في حين بلغ عدد الجرحى مائتي جريح في حين انه اذا وقع قتيل او قتيلان من الصهاينة قامت الدنيا ولم تقعد فيخرج المجتمع الدولي عن صمته ولايسمع الانسان سوى نعوت الارهاب التي يطلقها كل من هب ودب لكن أن تقع مثل هذه المذابح البشعة وأن تستخدم ضد شعب اعزل .

ومدفعية واسلحة محرمة وان تستهدف قذائف الدبابات التجمعات البشرية الفلسطينية فإن الامور عادية ولكم طلب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الحكومة الفلسطينية مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة ورباعية خارطة الطريق بقوات حماية دولية لشعب يبالغ جلادوه في ابادته العرقية ويرتكبون بحقه كل جرائم الحرب دون جدوى ولقد آن الأوان لأن تتحرك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وكل منظمات ومؤسسات حقوق الانسان في سبيل المطالبة بمحاكمة جنرالات جيش العدوان الصهيوني لدى محكمة الجزاء الدولية وهذا اضعف الايمان ويعلم الله ان قلوبنا لم تعد تتحمل تلك المشاهد والمناظر لامن حيث انها مشاهد مأساوية وحسب وانما من حيث الشعور بأن امة عربية يبلغ تعدادها ثلاثمائة مليون او تزيد وامة اسلامية تساوي ربع العالم وتتعرض للمهانة مع ان الجراد وهي حشرة ضعيفة تهدد العالم بكثافتها ونحن بهذه الكثافة لانستطيع ان نرد مايقع علينا من مهانة، اما الشعب الفلسطين الذي يواجه آلة الحرب الجبارة بصدوره العارية فإنه مازال يمثل اللمعة البيضاء في الجلد الاسود ولو انه يملك الوسائل التي يدافع بها عن نفسه لما استطاع شارون المجرم وموفاز النازي وجنرالاتهما ان يعبثوا بأرواح الملايين من ابناء هذا الشعب المناضل الابي الذي لم تزده المحن إلا صلابة ولا المآسي إلا إقداماً وهاهو مجلس جامعة الدول العربية يعقد اجتماعا طارئا على مستوى المندوبين وسط تساؤلات عما يمكن ان يسفر اجتماعه الطارئ من نتائج واذا كان مجرد بيان فإن الاعلام العربي أحق بأن يواجه الهجمة الصهيونية العنصرية لكن هذا انما يكون عادة انعكاسا للمواقف السياسية حيث يتأثر بها ايجابا وسلبا وذلك في الوقت الذي يقوم فيه الاعلام الصهيوني بخلق الذرائع والمبررات لشارون وجلاوزته من العدم وهاهو هذا المجرم يهدد بتوسيع العدوان الصهيوني على قطاع غزة والذي ينفذ تحت شعار «ايام الندم» ولاندري من سوف يندم!!